Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 3, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

Functional Theory: Origins, Influences and Principles Linked to the Arabic Linguistic Achievement

Mayada Almubarak *

Department of Arabic Language, College of Literature, King Faisal University, Al-Ahsa, Saudi Arabia

Received: 11/1/2023
Revised: 28/5/2023
Accepted: 16/7/2023
Published: 30/6/2024

* *Corresponding author:*
malmbarak@kfu.edu.sa

Citation: Almubarak , M. (2024). Functional Theory: Origins, Influences and Principles Linked to the Arabic Linguistic Achievement. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(3), 428–438.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.2140

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: Knowledge fields in other countries and languages are witnessing a strong trend towards linguistic sciences in all its varieties. Consequently, a number of scholars have taken an interest in studying these sciences, reflecting their significant theories and results, among which is the functional theory. Despite the extensive writings about this theory, some of its concepts, scope, limits, and its relationship with the Arab linguistic achievement appear unclear to many scholars. Hence, this research aims to study the functional theory, seeking to evaluate it from the Arab cognitive perspective and determine what Arabic requires from it.

Methods: The research adopts a historical approach in tracing the origins of linguistic theories and their concepts, and an analytical approach in examining various concepts and terminologies.

Results: There's a need to review some corresponding functional concepts and terminologies in Arabic; such as the concept of prototypical adequacy, several pragmatic functions, and to benefit from the functional approach towards language teaching, semiotics, and translation.

Conclusions: The study recommends a thorough examination of terminologies and general concepts. It emphasizes benefiting from the direction of linguistic theories, including the functional one, in focusing on translation, semiotics, and language teaching; by building computational, translational, and semiotic sciences based on the established Arabic rules.

Keywords: Functional theory; Functional grammar; Linguistic theories; Arab linguistic achievement; Arabic language.

النظريّة الوظيفيّة: النّشأة والمؤثّرات والمبادئ، مع الربط بالمُنجز اللغويّ العربيّ

*ميادة المبارك**

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية.

ملخّص

الأهداف: تشهد الحقول المعرفية في البلدان واللغات الأخرى اتجاهًا قويًا نحو العلوم اللغوية بمختلف أصنافها؛ ومن هنا جاء اهتمام عدد من الدارسين ببحث تلك العلوم وأهم ما انعكس عنها من نظريات ونتائج؛ أحدها النظريّة الوظيفيّة. ورغم كثرة ما كُتب عن هذه النظرية إلا أنّ عددا من مفاهيمها ومجالها وحدودها وعلاقتها بالمنجز اللغوي العربي يبدو غير دقيق لدى جملة من الدارسين، ومن هنا جاء اهتمام هذا البحث بدراسة النّظريّة الوظيفيّة، إذ هو يهدف لتقييم هذه النظريّة من خلال المنظور المعرفيّ العربيّ، وتحديد ما تحتاجه العربيّة منها.

المنهجية: اتّبع البحث المنهج التاريخي في تتبع أصل النظريات اللسانية ومفاهيمها والمنهج التحليلي في تحليل المفاهيم والمصطلحات المختلفة.

النتائج: الحاجة إلى مراجعة بعض مقابلات المفاهيم والمصطلحات الوظيفية في العربية؛ كمفهوم الكفاية النموذجية، وعدد من الوظائف التداولية، والإفادة من توجه الوظيفية نحو تعليم اللغة والسيمياء والترجمة.

الخلاصة: توصي الدراسة بتدقيق المصطلحات والمفاهيم عامة، والإفادة من توجه النظريات اللسانية ومنها الوظيفية نحو الاهتمام بالترجمة والسيمياء وتعليم اللغات؛ عن طريق بناء علوم حاسوبية وترجمية وسيميائية مبنية على قواعد العربية الراسخة.

الكلمات الدالة: النظريّة الوظيفيّة، النّحو الوظيفي، النظريّات اللسانيّة، المنجز اللغوي العربي، اللغة العربية.

المقدّمة

النظريّة الوظيفيّة من النظريّات اللسانيّة المؤثّرة عالميًّا، التي وضعها الهولندي سيمون ديك في أواخر القرن الماضي محاولًا أن يتجاوز من خلالها مشكلات النظريّات اللسانيّة السابقة وأبرزها التوليديّة، وقد عبرت هذه النظريّة اللسانيّة إلى حقل الدراسات العربيّة عن طريق عدد من تلامذته من العرب أبرزهم أحمد المتوكل الذي تابع هذه النظريّة منذ بداياتها ومرورًا بتطوراتها المختلفة؛ رابطًا في دراساته بينها وبين العربيّة في عدة جوانب لغويّة، حتى إن الدراسات الوظيفيّة الحديثة لم تكد تضف نتائج جديدة أو مختلفة كثيرا عما قدّمته تلك الدراسات.

وقليلا ما يلقى القارئ دراسة وُفّقت إلى تقديم قراءة فاحصة وموضوعية لأسس النظريّة الوظيفيّة كما جاءت لدى سيمون ديك؛ وتجمع بين عرضها مبادئ هذه النظريّة وأهم محاورها، وصلاتها بالنظرية التوليديّة التي سبقتها، وبالمنجز اللغوي العربي، وأهم الفروق والاختلافات القائمة بين تلك الجوانب المتعددة.

ومع ذلك فإن ثمّة دراسات قدّمت عرضًا يكاد يلمّ بجلّ الجوانب السابقة؛ كان أعمقها: دراستي مسعود صحراوي (صحراوي،2003)، و(صحراوي،2010)، ولكنّ طبيعة هاتين الدراستين استدعت الكاتب أن يعالج بعض الظواهر الوظيفية ومسائلها باختصار، وأن يقدم عددًا من الأحكام العامّة دون أن يفصّل فيها التفصيل المرجوّ، ومن هنا جاء اهتمام البحث بهذه المسألة مستفيدًا من الدراسات التي سبقته واستطاع الوقوف عليها، وذلك بهدف الإدراك الدقيق لموقع المنجز اللغوي العربي في النظرية الوظيفية، والوصول إلى تلك المزايا التي قد تنطوي عليها الوظيفية واستعمالها يغني لغتنا العربية.

وينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول: يتحدث -بإيجاز- عن نشأة النظريّة الوظيفيّة والظروف اللسانيّة والفلسفيّة التي أحاطت بها، ويتناول أبرز العوامل والمؤثّرات التي تأثرت بها النظرية الوظيفية وأدّت لنشأتها وتطورها، ويقدّم المبحث الثاني؛ أهم المبادئ التي قامت عليها الوظيفيّة كما جاءت في كتابات سيمون ديك، مصحوبة بمقارنات المؤسس بين نظريته والنظرية التوليدية، وقد أبقى البحث على هذه المقارنات؛ مضيفا إلى الأجزاء التي تخلو منها؛ مقارنات مماثلة؛ لما رآه من كونها تسهم في إيضاح المبدأ الوظيفي المراد بيانه؛ فالمبادئ الوظيفية نشأت -في الأصل- ردًا على مبادئ النظرية التوليدية وحيثياتها المختلفة وإيرادهما معا يعطي صورة أشمل عن المبدأ الوظيفي نفسه وطبيعته وحدوده، وأما المبحث الثالث؛ فيقابل بين النظرية الوظيفيّة والمنجز اللغوي العربيّ من حيث أهم أوجه الشبه والاختلاف، ثم يُختم البحث بأهم الخلاصات.

1. نشأة النظريّة الوظيفيّة وأهم المؤثّرات

تُنسب النظرية الوظيفية إلى الهولندي سيمون ديك المتأثر في الأصل بمدرسة براغ الوظيفية1920، التي أبرز روادها الروسيان تروبتسكوي، ورومان جاكبسون، وأهم ما يميّزها عن غيرها؛ اعتراضها على البنيوية في إغراقها في دراسة اللغة دراسة وصفية وتزامنية لا هدف لها، وهو النهج الذي تمثله مقولة سوسير الشهيرة "دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها"، فوظيفية براغ تنظر إلى اللغة واللسان كـ"نظام تعمل أجزاؤه مجتمعة من أجل تحقيق هدف واحد هو التواصل والإبلاغ"(صحراوي،2010: 122)، وهو ما شكّل اختلافًا واعدًا عن النظريات الرائجة حينذاك.

ولكنّ مدرسة براغ انتُقدت لاحقا؛ لإقصائها عددا من عناصر العملية التواصلية كالسياق؛ الإقصاء الذي حمل في داخله آثارا من البنيوية الوصفية(صحراوي،122:2010-123)، وانتُقدت كذلك لتركيزها على الجانب الشكلي من اللغة والصوتي خصوصا؛ لا نحو الجملة ومعانيها الدلالية والتداولية(Matthews,2007:313)، الذي كان من قبيل التأثر بالبنيوية الوصفية كذلك، وهي وإن عُنيت بدراسة اللغة المعاصرة دراسة تزامنية؛ فلم يكن ذلك إلا في موضوع مقارنتها للغتها؛ باللغات الأخرى المعاصرة، وأما أغلب أعمالها فقد انصبّ على دراسة الأصوات دراسة تاريخية بحثًا عن قوانين تطورها الصوتي.

ولكنّ هذه المدرسة -رغم ذلك- ظلت حاضرة لدى طائفة من اللسانيين؛ منهم فيرث(1890-1960م) الذي استلهم مبادئها وعدّل عليها منوّها بأهمية السياق، ومنهم جاكبسون(1896-1982م) ومارتيني(1908-1999م) وإن غلبت على أعمال هذين الطابع البنيوي، وإهمال الجانب السياقي والتداولي(عبيد، 2019: 129)، ومن هؤلاء اللسانيين كذلك؛ سيمون ديك(1940-1995م) وهاليدي(1925-2018م)، ولكل منهم إضافته الخاصة، مع إبقائهم جميعا على المبدأ الرئيس للنظرية وهو التواصل.

وقد ازدهرت الوظيفية أول بزوغها في الاتحاد السوفيتي، ثم انتقلت- مع ازدياد أتباعها- إلى إنجلترا وهولندا وأمريكا، والعامل الأساس في هذا الازدهار هو العناية بالعنصر التداولي الذي حرص عليه الوظيفيون كافة والمتأخرون منهم خصوصا، ومن الأمثلة على عنايتهم بهذا الأمر؛ أن سيمون ديك قام بإدراج نظرية الأفعال الكلامية لأوستن وسيرل، وضمّ أعمال منافسه هاليدي(Dik,1997:433) إلى نظريته الوظيفية دون أي تعليق أو نقد لهما، ولكنه لم يُعفِ النظرية التحويلية من سهام نقده؛ منوّها بأهمية العنصر التداولي الذي أقصته(Dik,1981:4-22).

ولا يعني ذلك بأن وظيفية ديك مناقضة -تماما- لما أتى به شومسكي، فالواقع أنه استلهم عددًا لا بأس به من أعماله مثل القدرة والأداء، والاكتساب اللغوي، والقواعد الكلية للغات، والاعتزاز بالنحو التقليدي؛ وغير ذلك، ففي المجمل؛ يمكن القول بأن النظرية الوظيفية إنما جاءت

انعكاسًا لنقد سيمون ديك للنظرية التحويلية وتطويرًا لها؛ فإن كان شومسكي -على سبيل المثال- قد أشار إلى بعض ملامح السياق كالبؤرة، وطرفي الخطاب، فإنه لم يصل بنظريته إلى العناية بالسياق الخارجي، الذي مثّل المرتكز الرئيس لوظيفية ديك.

وأما **أبرز المؤثرات** التي تأثر بها سيمون ديك في أثناء تأسيسه النحو الوظيفي على نحوه الجديد المغاير إلى حد ما لمدرستي براغ و شومسكي، فهو تأثّره بكل ما سبقه من نظريات وأهمها التوليدية؛ واستفادته من الإضافات التي قدمتها نظريات أخرى كالدلالة التوليدية، ونظرية القواعد العلائقية، وكتابات فيلمور؛ التي كثيرا ما أشار إليها في مؤلفاته، فضلا عن تأثره البالغ بعملي جرينبرج Greenberg وكنان Keenan في بحثهما التجريبي الذي انتهى إلى تسجيل مجموعة من القواعد اللغوية الكلية؛ وذلك بناء على ما جمعاه من عينة واسعة من اللغات المختلفة، وما استخلصاه منها من ملاحظات ونتائج؛ ليقوم ديك بتضمين خلاصة عملهما في مؤلفه، وليبني نظريته الوظيفية بموجبها(Dik,1981:8).

ومن أهم الفلسفات التي تأثرت النظرية الوظيفية بها؛ الفلسفة التحليلية التي تفرعت عنها فلسفة اللغة العادية لفتينغشتاين؛ التي تركت أثرًا بالغًا في النظريات اللسانية الغربية وفي اتجاهها نحو التداولية خاصة(حمام، 2014: 91-92).

وأمّا الموجّه الأهم لاتجاه ديك ناحية المفهوم الوظيفي؛ بما يشمله من أفكار خاصة؛ مثل: القدرة التواصلية، واللغة المستعملة، والوظيفة الاجتماعية؛ فهو تأثره بالفلسفة النفعية Pragmatic لتشارلس بيرس، ووليام جيمس، وجون ديوي؛ التي "نادت بأن قيمة أية فكرة تكمن في فائدتها العملية، وأنّ الضابط في تحقيق ذلك هو ما ينتهي إليه المنهج التجريبي من أبحاث؛ حيث يُقرّر هذا المذهب بأن "العقل لا يبلغ غايته إلا إذا قاد صاحبه إلى العمل الناجح، فالفكرة الصحيحة هي الفكرة النّاجحة أي الفكرة التي تحققها التجربة. ولا يُقاس صدق القضية إلا بنتائجها العمليّة"(المرهج،2008: 17).

واهتمام ديك بالتجريب هو ما حدا به لأن يستشهد كثيرًا بنتائج الأبحاث اللغوية التجريبية في مؤلفاته، ولكنه كشومسكي الذي أفرط في استخدام المنهج العقلاني المثالي؛ بالغ في الاعتماد على المنهج التجريبي، فلا نراه يوجّه-على سبيل المثال- أية ملاحظة لنتائج هذه الأبحاث وإجراءاتها؛ رغم أن بعضها يتطلب منه ذلك؛ ونذكر على سبيل المثال واقعة افتقاد (الجملة الاسمية) من النتائج المنسوبة إلى جرينبرج، والممثلة لقواعد لغات العالم(Dik,1981:171-186).

وأدّى إفراط ديك في الاعتماد على الفلسفة النّفعية والتجريبية إلى إهمال بقية المكونات اللغوية مؤثرا عليها التداولية؛ لأنها -في ظنه- أنفع هذه المكونات؛ إذ هي متعلقة بالعملية التواصلية التي تمثل الغاية من اللغة، وأما النّحو-والتقديري منه خاصة- فهو يتعلق بالجزء التجريدي من اللغة، وما كان كذلك فهو غير عملي، وغير نافع، ويُستحسن إقصاؤه.

وإن كان تأثير الفلسفة والمنطق في النظريات اللسانية الغربية عامّة؛ جليّ للقارئ؛ إلا أنّ ما يميّز لسانيات القرن العشرين وما بعدها؛ انفكاكها من سيطرة المنطق المطلقة، والدخول معه في حوار حول عدد من القضايا، قد ينتج عنه -أحيانا- التخلي عن الجانب المنطقي، وكلا من التوليدية والوظيفية؛ أدركتا جانبا من سلبيات الاعتماد المطلق على المنطق في صياغة قواعدهما؛ لذلك تحضر في مؤلفاتهما شواهد مفارقتهما له في مجموعة من المسائل اللغوية، ما أدى إلى وصول هذه النظريات إلى نتائج جديدة وأكثر واقعية.

وأما آخر العوامل المؤثّرة في صياغة نظريّة ديك الوظيفيّة؛ فهم تلامذته الذين قاموا بتطبيق أبحاثه على لغاتهم، وخرجوا بطائفة من الملاحظات بلورها مؤلفاه الأخيران، ومن هؤلاء أحمد المتوكل؛ الذي قام بتطبيق القواعد الوظيفية على العربية، فأضاف إلى الوظيفة بذلك؛ إضافات استلهمها من النحو العربي وعبد القاهر الجرجاني على وجه الخصوص، وضمّنها في دراساته المختلفة التي اطلع ديك على عدد منها، ومما اطلع عليه ديك قبل نشر المتوكل له؛ كتابه الذي كتبه باللغة الإنجليزية والصادر عام 1989م(Moutaouakil ,1989)؛ ويُرى أثر المتوكل بارزًا فيما كتبه سيمون ديك؛ حيث انتقل مفهوم البؤرة لدى ديك من اقتصارها على الاستفهام؛ إلى استراتيجيات تبئيرية أخرى شبيهة بما هي عليه في العربية(Dik,1997:330-335)؛ ويؤكّد أحمد المتوكل ذلك بقوله:

"قادتنا ظاهرة تعدد البنيات المبأرة واختلاف أغراضها إلى تعويض وظيفة البؤرة الواحدة المعتمدة في النموذج الأول(ديك 1978م) ببؤرتين بؤرة جديد وبؤرة مقابلة...بعد اعتماد هذا الاقتراح في النموذج المعيار(ديك 1997م) أضفنا المتوكل داخل وظيفة بؤرة الجديد التمييز بين بؤرة الطلب وبؤرة التتميم...هذا الاقتراح تُبني أيضا في تنميط(ديك 1997م) للبؤرة من حيث طبيعتها ومحط إسنادها"(المتوكل، 2006: 146)

ورغم أنّ هذه الإضافة إلى النحو الوظيفي والمتأثرة بالنّحو والبلاغة العربية؛ ليست كل ما أضافه المتوكل؛ فهناك غيرها مما أشار إليه في كتابه المنحى الوظيفي(المتوكل،2006م)، إلا أنّها على ما يبدو الأوضح أثرا في وظيفية ديك؛ إذ نرى ديك ينوّه باسم المتوكل في القسم الذي خصصه للحديث عن البؤرة؛ موضحا بأنّ هذا القسم متأثر بأعمال أحمد المتوكل(Dik,1997:330).

2. أهم مبادئ النظرية الوظيفية

يسجّل كتاب سيمون ديك الأول؛ الذي بعنوان القواعد الوظيفية 1978م؛ أهم مبادئ نظريته الوظيفية ما عدا بعض التعديلات التي أودعها كتابيه الأخيرين، مقارنًا -خلال ذلك- بين الوظيفية والنظرية التوليدية بين الحين والآخر، ويمكن استخلاص أهم هذه المبادئ على النحو الآتي:

1- يُعرِّف النحو الوظيفي اللغة بأنها أداة للتواصل الاجتماعي، فوظيفتها التعبير عن القدرة التواصلية لدى الإنسان، وتفاعله الاجتماعي باستخدام اللغة وهذا التعريف يقيم فارقًا بين النحو الوظيفي وبين النحو التوليدي الذي جعل وظيفة اللغة التعبير عن الفكر-4 :Dik,1981 (5).

2- يهدف النحو الوظيفي إلى تفسير القدرة التواصلية التي تمكن من التفاعل في المواقف الاجتماعية المختلفة باستخدام اللغة، وذلك على خلاف التوليدية التي اهتمت بالقدرة اللغوية الخاصة بإنتاج الجمل وتفسيرها والحكم عليها (Dik,1981,7-8).

3- في النحو الوظيفي يقوم الطفل باكتساب اللغة عن طريق مدخلات لغوية تقدمها المواقف الاجتماعية الطبيعية؛ لتعينه على اكتشاف نظام اللغة الداخلي، وأما النظرية التوليدية فاكتساب اللغة فيها؛ كان عن طريق استخدام الطفل فطرته اللغوية في مواقف مقيدة لغويا(Dik,1981:4-5).

4- النّحو الوظيفي يسعى -كالنظريات اللسانية التي سبقته- إلى تحقيق الوصف الملائم للغة؛ ويحدث ذلك إذا تمكنت النظرية الواصفة من تحقيق ثلاث كفايات يكون تقويم أيّة نظرية بناء على قدرتها على تحقيقها؛ وهي: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النموذجية؛ ويُقصد بالكفاية التداولية: القدرة على الكشف عن القواعد التي تحكم التواصل اللغوي كالكشف عن معاني الحوارات المختلفة ودلالتها التداولية، ويُعنى بالكفاية النفسية: الاستراتيجيات والوسائل المتبعة في استقبال اللغة وتفسيرها وإنتاجها وحفظها واسترجاعها، وربط ذلك بنتائج الأبحاث النفسية وبحث العلاقة بينها وبين اللغة، وأما الكفاية النموذجية فتتحقق إن تمكنت النظرية من تزويد اللغات -على اختلافها- بالقواعد النحوية، مع قدرتها -في الوقت نفسه- على تفسير أوجه الشبه والاختلاف بين هذه اللغات، ويحدث ذلك عن طريق الحصول على عينات من اللغات المختلفة، والبدء بتطبيق النظرية عليها، وإجراء التعديلات اللازمة إلى حين الوصول إلى النظرية الشاملة الصالحة لكل لغة من اللغات.

وعند التطبيق؛ قام ديك بالاعتماد على ما جمعه جرينبرج Greenberg وكنان Keenan من ملاحظات لغوية حول اللغات العالمية، ليقوم -بموجبها- بإنشاء القواعد النحوية الكلية، لكن دون الذهاب بعيدا في تفاصيل قواعد تلك اللغات؛ لما يشكله ذلك من صعوبة قد تعوق إنشاء نظرية ملائمة للغات جميعها(Dik,1981:6-9).

5- تهتم النظرية الوظيفية بدراسة النظام اللغوي ضمن إطار اللغة المستعملة، وذلك على خلاف التوليدية التي تهتم بالقدرة ممثلة في اللسان الجمعي واللغة الرسمية؛ مهملة الأداء(Dik,1981: 4-5)، ولأجل ذلك فإنّ ديك أزال المصفاة التي كانت في الجهاز التحويلي لتنقية اللغة من الأنماط غير الملائمة أو الجمل الغامضة؛ معوّضا عنها بجهاز لا يُدخل إلا الجمل المفيدة دلاليا(Dik,1981:11-12)، وإن كانت خارجة عن الإطار الرسمي للغة، وبذلك تسمح الوظيفية -بناء على ذلك وفي الإطار النظري- بالعاميات والدوارج، مع أن ديك لم يشر صراحة إلى أن نظريته تتناول العاميات، ولم يضمّن في أيّ مما كتبه وتم الاطلاع عليه في أثناء إعداد هذا البحث- مثالا عاميًا، بل كان يُفرز الجمل الخاطئة لغويا من الصحيحة، ولم يتناول سوى الوجه الرسمي للغات، ويمكن التوفيق بين موقفي شومسكي وديك؛ بأن شومسكي عندما حدد اللغة (بالرسميّة)، وحددها ديك(بالمستعملة)، فقد عنى الأول اللغة الموحّدة كالإنجليزية في بعض مناطق المملكة المتحدة، وأما الثاني فقد عنى اللغات الرسميّة إضافة إلى لغات الأقليّة ضمن البيئة الواحدة التي تُستعمل لغتها في مخاطباتها الإدارية كافّة كتابة وتحدثا وقراءة كالويلزية في المملكة المتحدة والفرنسية في الكيبك.

6- تُصنع الجملة النّواة التي تشكل أساس ومرجع العبارات اللغوية المختلفة؛ على نحو واحد في الأساليب اللغوية جميعها، فكل جملة مهما كان ترتيبها ومهما كانت مكوناتها؛ فإنها يجب أن تُردّ إلى بنية مكوّنة من فعل يليه فاعل فمفعول فبقية متعلقات الجملة، وهذا الترتيب يعود إلى الاعتماد على نتائج الدراسات اللغوية المقارنة التي أجراها جرينبرج؛ التي وصلت إلى أن الفعل هو العنصر الثابت والمؤثّر في البنية الداخلية لأغلب اللغات المدروسة، ويُعد الفعل العنصر الثابت، لأن طبيعة اللغات التي تم تناولها تعتمد الجملة الفعلية؛ لا الاسمية، وهو المؤثّر لأنه يقوم -في رأي ديك- بربط الفعل بالفاعل المتقدم، وبسائر مكونات الجملة كالمفعول، ولأنّ الوظيفية جعلت من محاورها؛ إنشاء نموذج يضمّ اللغات جميعها، فإنّ هذه البنية المستخلصة من الدراسات اللغوية المقارنة؛ كانت برأيها الأنسب لأن تمثّل نواة اللغات كافة(Dik,1981:171-187).

7- المعتاد هو تقسيم الجملة في اللسانيات الغربية إلى محمول predicate وموضوع هو الفاعل Subject؛ ولكنّ النظرية الوظيفية تجعل العبارة تتألف أولا من نواة تُسمّى بالحمل Predication تتضمن (اسما) Term و(محمولا) predicate يضم الفعل والمفعول به، ويلي الحمل متعلقاته

التي يطلق عليها ديك التوابع Satellites معرفًا إياها بأنها الزيادات التي تلحق الحمل لتوسعته عن طريق وصفه وتخصيصه؛ باستخدام الجار والمجرور، والظروف؛ وما إلى ذلك، وأما (الاسم) فيقوم بوظيفة مقولة المحمول؛ إذ هو يحيل إلى عناصر في العالم الخارجي؛ ويقوم الفعل بإنشاء العلاقات بين تلك العناصر، وتجدر الإشارة إلى أن الوظيفية تعدّ الفعل؛ أعظم تأثيرًا من الاسم الذي يسبقه؛ رغم اعترافها بأن الاسم السابق هو المتحكم في اختيار نوع الفعل وخصائصه الصرفية ككونه مفردا أو جمعا وما إلى ذلك(Dik,1981:8-18).

8- ترتبط بالحمل قيود Restrictors، وهي تلك التي ترتبط بالأسماء Terms لتحدد معناه أو تعدله، وتُسمّى القيود كذلك بالمعدّلاتmodifiers؛ ومنها: أل التعريف The والأعداد والمشيرات، فإذا ارتبطت هذه القيود بالاسم؛ فإنّ الاسم يصير مركبًا اسميًا Term phrase، وقد ورد مثل هذا المعنى في التوليدية لكن بمسمى: Noun phrase. ويُسمّي المتوكل الأسماء Terms (حدودا) (المتوكل، 2010: 140-146)، ولفظة (الحدود) بمعناها الذي يتناولها بها المتوكل؛ ترِدُ في كتابات الفارابي كذلك، إذ يقول الفارابي:

"تسمع المتفلسفين يقولون: "الحدّ" يعرّف جوهر الشيء ويدل "قوام" على جوهر الشيء، فإنهم يعنون بالجوهر هاهنا الأشياء التي بالتئام بعضها إلى بعض تحصل ذات الشيء، وهي التي إذا عُقلت يكون قد عُقل الشيء نفسه ملخصًا بأجزائه التي بها قوام ذاته، أو ملخصًا بالأشياء التي بها قوام ذاته"(الفارابي، 1990: 101).

ولكنّ هذه الورقة تترجم لفظة (Term) إلى (الاسم)؛ لا (الحد) لغموض الأخير، وارتباطه بمعانٍ فلسفية ولغوية متشعبة ومتعددة، فمن ذلك أن للفظة (الحدّ) أكثر من معنى؛ نحو: الحرف، يقول ابن سنان الخفاجي: "الحرف في كلام العرب؛ يراد به حدُّ الشيء وحدّته، ومن ذلك حرف السيف إنما هو حدّه وناحيته"(ابن سنان الخفاجي، 2006: 20)، علاوة على أن التعبير عنه بـ (الاسم) تقوم به عدد من المعاجم الإنجليزية كذلك (Matthews, 2007: 405)، ووضوح المصطلح يعين على فهم المسألة اللغوية، وتحليلها بأيسر طريقة ممكنة.

9- لا تسمح القواعد الوظيفية بإجراء تحويلات لقواعد بنية الكلام، فهي لا تسمح بالاستبدال والحذف والتقديم والتأخير أو أي تغيير يمسّ من بنية العبارة الظاهرة أمامنا(Dik,1981: 10-11,20)، وبناء على ذلك؛ فإن ديك يقصي التحويلات التي تغيّر من بنية الكلمة، ويبقي بعضها بشروط خاصة ومحدودة، ففي التقديم والتأخير لا يسمح بتقدم المفعول به على الفاعل؛ مثل(Dik,1981: 20):

John doesn't like pancakes

مالك لا يحب الفطائر المحلاة

PANCAKES John doesn't like.

الفطائر المحلاة لا يحبها مالك

أو استبدال أسلوب نحوي بآخر؛ مثل(Dik,1981:19):

This is the book which I bought in Paris

هذا هو الكتاب الذي اشتريته من باريس

This is what I bought in Paris.

هذا هو ما اشتريته من باريس

وعدم اهتمام الوظيفية بالبنية العميقة؛ أدى لغياب المستوى التقديري من الجملة؛ يقول أحمد المتوكل "النحو الذي نعتمده نحو غير تحويلي، كما هو معلوم، وهكذا لا يقبل تقدير عنصر لا وجود له في سطح الجملة" (المتوكل، 2016: 144)، ويرى ديك أنّه حيث تُعدّ هذه التحويلات من سبل توسيع العبارة، أو الاشتقاق منها لا تغيير بنيتها الأساسية فإنها في هذه الحالة مُجازة وظيفيا؛ وذلك لا يكون سوى في حالة واحدة هي صناعة الجملة النواة(Dik,1997: part1,16,21)، وهو الأمر المناقض لمبادئ النظرية التحويلية وحرصها على البنية العميقة.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنّ المتوكل عثر على طريقة معقدة للسماح -وظيفيا- بضم نوع من أنواع التقديم هو تقديم المفعول به على الفعل، وفق قاعدة التصدير في النظرية التوليدية(المتوكل، 2016: 12-13).

5- التداولية هي الإطار الأساس الذي تُدرس من خلاله المكونات اللغوية الوظيفية؛ وهي: التركيب والدلالة والتداول، وهذه المكونات متعلقة ببعضها، ومتدرّجة في أهميتها: فالمكون التداولي يأتي أولا يليه الدلالي فالتركيبي، وذلك على خلاف النظرية التحويلية التي كانت تتعامل مع هذه المكونات كمكونات مستقلة مغلقة على ذاتها، فضلا عن إهمالها أغلب العناصر التداولية(المتوكل؛ 2016: 4-5).

6- تحمل القواعد الوظيفية ثلاثة مستويات من العلاقات الوظيفية؛ وذلك على النحو الآتي (Dik,1981: 13,71):

أ- المستوى الدلالي ويُستعمل فيه على الأكثر؛ ثلاث وظائف دلالية:Semantic functions المنفّذ Agent والمستقبل Recipient والهدف Goal؛ حيث يقوم هذا المستوى ببيان الدور النحوي الذي تنهض به هذه المكونات الثلاثة للعبارة، التي تقابل الفاعل والمفعول الأول والثاني في العربية، وأهمية هذا المستوى أتى من أنه جاء ليعالج مسألة اختلاف المصطلحات النحوية التركيبية في اللسانيات الغربية عن معانيها الدلالية؛ عن طريق

تقديمه لمصطلحات أكثر دقة.

وتجدر الإشارة؛ إلى أن المتوكل يترجم الوظائف الدلالية إلى منفذ ومستقبل ومتقبل، حيث يُعدّ اللفظة الأخيرة ترجمة للفظة Goal في الإنجليزية، وهي ترجمة غامضة ولا داعي لها، والأدق والأوضح أن تُترجم إلى معناها الأصلي؛ الذي هو هدف.

ب- المستوى التركيبي وفيه وظيفتان تركيبيتان Syntactic Functions: الفاعلSubject والمفعولObject، وهما يقومان ببيان المنظور الذي تريد الجملة إيصاله؛ فإذا بدأت الجملة بالفاعل فالمقصود أن المتكلم يريد أن يأتي بالجملة من منظور الفاعل، وذلك في الجملة المبنية للمعلوم، وعلى خلاف ذلك إن بدأت بالمفعول فهو يرمي إلى بيانها من منظور المفعول ويكون ذلك في الجملة المبنية للمجهول، وهو ما يقابل في العربية حذف الفاعل للعناية بالمفعول، وحذف المفعول للعناية بالفاعل.

ج- المستوى التداولي؛ وفيه أربع وظائف تداولية Pragmatic Functions: العنوان Theme والذيل Tail، والمحور Topic والبؤرةFocus، وهذه الوظائف مهمتها إدراك وظائف الجملة التداولية، وأما المعنى النهائي لمحتوى التعبير اللغوي، فيُحدد بعد معرفة وظائف العبارة الدلالية والتركيبية والتداولية معا.

وتجدر الإشارة؛ إلى أن الوظائف التداولية لدى المتوكل هي المحور والبؤرة والذيل والمبتدأ؛ ويعد المتوكل (المبتدأ)؛ ترجمة لكلمة Theme في الإنجليزية(المتوكل،2016: 23)، والواقع أن هذه الترجمة غامضة ومتداخلة مع مصطلحات نحوية هامة في العربية، ثم إنها ليست هي الترجمة الوحيدة الممكنة للكلمة، فهذه الكلمة Theme في ترجماتها المتعددة تقابل معنى (الموضوع) أو (العنوان) في العربية، ويفضل البحث استعمال لفظة (العنوان) من بين هذه الترجمات؛ حتى لا تتداخل ترجمتها إلى (الموضوع) على سبيل المثال؛ مع ترجمة لفظة Subject التي تُترجم إلى (موضوع) كذلك. هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ ألا تلتبس ترجمتها إلى المبتدأ؛ بمصطلح (المبتدأ) في النحو العربي.

7- على غرار التوليدية؛ يصنع سيمون ديك جهازًا يصف طريقة عمل القواعد الوظيفية، ويخططه كالآتي(Dik,1997: part1, 49-69):

يتركب جهاز القواعد الوظيفية أولاً من خزانة معجمية تزوّد كلا من (قواعد تشكيل الاسم Term formation) -حيث يُقصد بالاسم؛ الاسم الأول في الجملة الإنجليزية الذي يكون غالبا هو الفاعل- و(قواعد تشكيل المحمولPredicate formation) -الذي يتضمن الفعل ومتعلقاته-؛ بالكلمات المعجمية لصنع الجملة النواة؛ التي أسماها ديك: (الحمل النواة Nuclear predication)؛ وهي المكونة من اسم ففعل فمفعول؛ التي هي مكونات الجملة البسيطة في الإنجليزية.

والجملة النواة في هذه المرحلة؛ ليست إلا أساسًا صرفيًا عامًا، فالفعل لا يملك بعد؛ زمنا معينا فهو هنا في مرحلة المضارع البسيط الذي يُعد أصل الأفعال في الانجليزية، ولكنّ الحمل يتمدّد -بعد ذلك- عن طريق توابع المحمول Satellites نحو الجار والمجرور، وحينها تنتقل الجملة النّواة إلى مرحلة (الحمل الجوهر Core predication)، حيث تكتسب وظائفها التركيبية: الفاعل والمفعول.

ثم يتعرض الحمل الجوهر (لقواعد التمدد اللغوي Extended predication) باستخدام أساليب إحالية proposition: مثل الجمل الشرطية، أو أية روابط تسمح بتمدد الجملة إلى جملتين أو أكثر لبناء عبارة تامة Close، وحينها تكتسي العبارة وظائفها التداولية؛ التي هي: البؤرة والمحور والعنوان والذيل، ثم تأتي (قواعد التعبير Expression Rules) التي تعطي الجملة الترتيب والشكل اللذين ستظهر بهما في سطح العبارة، وتكسبها الصوت والنغمة اللتين ستبدو بهما، وهذا الشكل النهائي للعبارة يُسمّى: (التعبير اللغوي).

ونلاحظ في هذا المخطط الوظيفي تشابها كبيرا مع نظيره التوليدي، ولعلّ تغيير بعض المسميات أن يدلّل على ذلك، فكلا النموذجين الوظيفي والتوليدي مكوّن من مراحل تبدأ بـ(المعجم) فتكوين (الجملة النواة) التي تشكل أصلا صرفيا للجملة، مرورا بالوظائف النحوية، و(قوانين التمدد اللغوي) التي تقابل (التحويلات) في التوليدية، وانتهاء بـ(التعبير اللغوي) الذي يقابل (سطح البنية) لدى شومسكي.

ولعل الفارق الذي يمكن أن نتبينه من دراسة مخططي هاتين النظريتين اللسانيتين؛ هو حذف المكوّن الدلالي الذي كان يقوم بالحكم على صحة دلالة الجمل في التوليدية.

وأما ما كان قرره النموذج الوظيفي من ضرورة إنشاء مكوّن حامل للوظائف الدلالية؛ فإنه لم يبنِ له موقعًا في مخطط جهازه الوظيفي، سواء في كتاب مؤسس الوظيفية الأول 1978م، أم ما تلاه 1992م، و1997م؛ وعند العودة إلى مؤلفات ديك لاستيضاح هذه المسألة؛ فإننا نراه يشير إلى أن الفعل هو الذي يقوم بحمل الوظائف الدلالية وتوزيعها وذلك في مرحلة تكوّنه في الحمل في مرحلة تصنيع الجملة النواة، وأنه الذي يطلب فاعله ومفعوله(Dik,1992:19-30) و(Dik,1981: 15-23) وطالما أن هذا الفعل ممثّل في مخطط الجهاز؛ فإن صانع النموذج لم يرَ داعيا -فيما يبدو- للإشارة إلى المكوّن الدلالي فيه على نحو خاص.

وهكذا فإنّ بين التحويلية والوظيفية أوجه شبه، واختلافات متعددة، ولكنّ الفارق الأهم بين النظريتين؛ الذي وسم كلا منهما بسمة مغايرة؛ فهو إضافة المكوّن التداولي؛ الذي صبغ نظرية سيمون ديك الوظيفية بصبغة خاصة ميّزتها عن كل ما سبقها من نظريات لسانية.

3. النظرية الوظيفية والمنجز اللغوي العربي

عند قراءة هذه المبادئ والموازنة بينها وبين المنجز اللغوي العربي؛ نصل إلى الملاحظات الآتية:

1- يشترك اللغويون العرب مع الوظيفيين في إعلائهم القيمة التواصليّة للغة، وبيان وظيفتها الاجتماعية، فمن ذلك تعريف ابن جنّي للغة بأنها: (ما يعبّر به كل قوم عن أغراضهم)، وقد اعتمد هذا التعريف واضعو المعاجم العربية المتخصصة؛ كعلي الجرجاني في التعريفات، وأبو البقاء موسى في الكليات(الكفوي، 2014: 679) و(الجرجاني، 2013: 190) ما يدلّ على القبول الواسع الذي حظي به هذا التعريف واتفاقهم عليهم.

وإنْ تتبعنا تاريخ العرب اللغوي؛ فسنجد أن اللغة لم تكن أبدا بمعزل عن وظيفة التبليغ والإيصال؛ ولم تكن أيضا في منظورهم قاصرة على التواصل المجتمعي؛ فقد كانت معبّرة عن الفكر وعن حديث الإنسان لنفسه، ففي الشعر من كان مثل زهير الذي مدح هرم بن سنان، وفيهم عنترة الذي افتخر بنفسه، ومالك بن الريب التميمي الذي رثى نفسه بمعزل عن الناس، وقد أقر اللغويون العرب هذه المظاهر التعبيرية جميعها؛ بل إنهم أقرّوا أن تكون أغراض اللغة لاحد لها ولا نهاية؛ يقول قدامة بن جعفر في (باب المعاني الدال عليها الشعر):

"جماع الوصل لذلك أن يكون المعنى مواجهًا للغرض المقصود، غير عادل عن الأمر المطلوب. ولما كانت أقسام المعاني التي يحتاج فيها إلى أن تكون على هذه الصفة مما لا نهاية لعدده، ولم يمكن أن يؤتى على تعديد ذلك جميعه، ولا أن يبلغ آخره، رأيت أن أذكر منه صدرًا ينبئ عن نفسه، ويكون مثالًا لغيره، وعبرة لما لم أذكره، وأن أجعل ذلك في الأعلام من أغراض الشعراء، وما هم عليه أكثر حوما، وعليه أشد رومًا، وهو المديح والهجاء والنسيب والمراثي والوصف والتشبيه"(ابن جعفر، 2006: 80).

وهكذا فقد جمع الفكر اللغوي العربي في وقت مبكر بين موقفين يُعدان نقيضين: هما موقف التوليدية القائل بأن وظيفة اللغة التعبير عن الفكر، وموقف الوظيفية التي تقول أن اللغة لا تنشأ منفصلة عن الموقف الاجتماعي(Dik,1981: 4-5).

2- فيما يتعلق باكتساب الطفل للغة؛ فإن اللغويين العرب السابقين يكادون يتفقون على الإيمان بفطرة الإنسان اللغوية؛ غير أنّهم لا يذهبون إلى حد الغلو والاستهانة بأثر التفاعل الاجتماعي في عملية الاكتساب اللغوي كما فعلت التوليدية، ولا هم يقصرونها على التفاعل الاجتماعي مثلما تفعل الوظيفية، فهم يرون أن الإنسان قد وُهب قدرة خاصة تعينه على اكتساب اللغة وإنتاجها، لكن هذه القدرة تستلزم محيطا اجتماعيا تمكّنه من إنتاج اللغة على وجهها الصحيح، ومن الأدلة على ذلك اهتمامهم بتوفير معلمين على درجة عالية من الفصاحة لإيصال اللغة نقيّة إلى أبنائهم قدر الإمكان؛ ما يعكس إيمانهم بالشروط الاجتماعية الخاصة التي ينبغي أن تتوفر لنمو الطفل لغويا.

3- يشابه تقسيم الوظيفية العبارة إلى اسم ومحمول يتكون الأخير منهما من الفعل فالمفعول؛ تقسيم العربية الجملة إلى مبتدأ خبره جملة فعلية؛ يقول ابن يعيش: تُعد الجملة الفعلية خبرا للمبتدأ لأنها الجزء المستفاد من الجملة فإذا قلت (زيد) فقد تطلب ذلك فائدة تنسبها إلى زيد فإن قلت(زيد قام أبوه) فقد أتيت بالفائدة(ابن يعيش، 2013: 203-206).

وتقسيم سيمون ديك أعلاه للعبارة؛ يمكن أن يُعد امتدادا لعمل شومسكي في كتابه الأوجه -حيث حاول هو الآخر التخلّي عن المصطلح المنطقي؛ الموضوع Subject الذي غالبا ما يتداخل مع الفاعل، حتى إنه قد يُسمى خطأ بالفاعل.

وفي تقسيم ديك الجديد للجملة يكون الاسم الذي يسبق الفعل هو الفاعل وهو ما يذكّر بنهج النحو العربي الكوفي، وذلك على خلاف شومسكي الذي يقدّر فاعلا بعد الفعل على غرار النحو البصري.

و أيا يكن الأمر؛ فإن المزايا التي يمنحها تقدير فاعل بعد الفعل؛ متعددة وأهمها أنّه يؤدي إلى تقليل نسب الخطأ في تعيين الفاعل في الجملة إلى درجة الصفر، ففي جملة (عبدالله قام أبوه)، يستطيع كلا من النحو البصري والقواعد التوليدية تعيين الفاعل الصحيح الذي هو (أبوه)، غير أن الوظيفية ستؤدي للقول بأن فاعل قام هو (عبدالله)(السامرائي، 100-101: 2015).

4- يتشابه النحو العربي مع الوظيفية في اهتمامهما بوضع عامل في الجملة وإن اختلفت طريقة تطبيق ذلك؛ فالوظيفية عاملها في الجملة هو الفعل، الذي يعمل فيما بعده ويعمل في الاسم السابق كذلك، وفي النحو البصري؛ يكون الابتداء هو العامل في المبتدأ؛ ويقتصر عمل الفعل -في هذه الحالة- على الفاعل الذي يليه، والمفعول ومتعلقاتهم ليكوّنوا جميعا الخبر الذي هو معمولٌ المبتدأ، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "الذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملا في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ"(ابن يعيش،2013:191)، وهذا المبدأ النحوي القائل إن الابتداء والمبتدأ كلاهما يرفعان الخبر؛ يأخذ به عبد القاهر الجرجاني كذلك إذ يقول: "جعلوا المبتدأ شريكا للابتداء في عمل الرفع في الخبر لما ذكرتُ من أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يفارق أحدهما صاحبه"(الجرجاني؛ 2009:217)، بل إن كون العامل في الجملة هو المبتدأ؛ هو مما يتناسب مع كون المبتدأ المحدّد لسمات الفعل الصرفيّة حال وقوع جملته خبرا للمبتدأ.

5- يقابل ما سمّته الوظيفية بالتوابع Satellites؛ معنى الفضلة في النّحو العربي، ولكن مفهوم التوابع ليس بوضوح مفهوم الفضلة في النّحو العربي، وذلك لأن ديك لم يوضح موقفه من المفعول الاختياري الذي يقابل المفعول به في العربية؛ إذ نراه -أحيانا- يضمّنه الحمل الجوهر؛ أي الجملة النواة التي تقابل في العربية المسند والمسند إليه دون متعلقاتهما.

6- لمّا لم يتخلّ ديك عن المسميات التركيبية الغامضة كالفاعل ترجمة للفظة Subject وذلك في سطح الجملة؛ صار جهازه الوظيفي بحاجة ماسّة لوظائف دلالية تعمل كبديلٍ موازٍ عن الوظائف التركيبية النحوية؛ كالمنفذ والهدف والمستقبل؛ مما جعل تحليل الجملة أكثر صعوبة، إذ ينبغي أن يمر المخاطب بمستوى تركيبي غامض أولا، ثم يتجاهله لينفذ من خلاله إلى المصطلحات التركيبية الدقيقة؛ على ألا يسميها تركيبية؛ وإنما دلالية، وأما النّحو العربي؛ فمستواه التركيبي متآلف مع المستوى الدلالي؛ ففيه تدلّ المصطلحات التركيبية على معانيها ودلالاتها الدقيقة؛ بعد أن مرّ بعضها برحلة تطوير ومراجعة، فمن ذلك رحلة مصطلح المفعول في الجملة المبنيّة للمجهول، إلى أن سُمي بنائب الفاعل.

7- فيما يخص الكفايات الثلاث؛ التي ارتأت الوظيفية اشتراطها في كل نظرية لسانية، فإنها حاضرة في المنجز اللغوي العربي؛ وذلك على النحو الآتي:

أ- تتضح الكفاية التداولية في عشرات المؤلفات العربية التي تناولت اللغة من حيث دلالتها وقواعدها البلاغية، وفي كتاب تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ما يزيد عن المئة نوع من الوظائف التداولية؛ نحو: العنوان والتذييل والتكميل والتتميم والحيدة والانتقال وحسن الابتداءات وحسن الخاتمة(ابن أبي الإصبع المصري، 2014: أمكنة متعددة)، ومثله أو يزيد في البرهان في علوم القرآن؛ الذي أفرد ما يفوق مئة صفحة للحديث -فحسب- عن أسرار التقديم والتأخير ومعانيها البلاغية، ومثل ذلك أو أكثر للحذف وأنواع المخاطبات...إلخ(الزركشي، 2018: أمكنة متعددة).

ب- تتمثل الكفاية النفسية في ذكر استراتيجيات لغوية تحاكي ما يقوم به المتكلم على أرض الواقع، والمؤلفات اللغوية العربية ملأى باستراتيجيات كهذه؛ نحو: استراتيجيات الاكتساب اللغوي وتعلم اللغة، ومثل استراتيجيات الخطاب باستخدام الأفعال الإنشائية والحذف والزيادة والاستثناء والاستدراك والاعتراض...الخ(الزركشي،2018: أمكنة متعددة).

ج- أما الكفاية النموذجية؛ فإن اللغويين العرب قد أولوا اهتماما كبيرا للنظر في قواعد لغتهم العربية وأنماطها المختلفة، عن طريق النظر في لغتهم واستقرائها وجمع الملاحظات ووضع القواعد اللغوية لنحوها وبلاغتها وفنونها الأدبية كافّة، وتحضر في المكتبات المختلفة؛ المؤلفات النحوية واللغوية الجمّة شاهدًا على ذلك.

وأمّا التساؤل الذي يحضر في إطار الكفاية النموذجية؛ وهو لمَ لمْ ينحُ اللغويون العرب الأوائل منحى الوظيفية في جمعها لعدد من اللغات لإيجاد النحو الصحيح للغتها؟ أو لإيجاد النحو الكلي للغات العالم؟

يظهر أن ذلك حدث بسبب وعي العرب بأن للغتهم خصائص لا تحضر في غيرها؛ فسعوا -من ثمّ- إلى إيجاد القواعد الملائمة للغتهم؛ عن طريقها هي لا عن طريق غيرها، و ذلك في جهد مقنّن غير مسبوق في التاريخ اللغوي الإنساني(السيوطي،2009: ج1، 61-165)، ثم إن اختلاف لغتهم عن اللغات الأخرى؛ بما انطوت عليه من مزايا التقديم والتأخير وأنواع الجمل وغيرها؛ أدّى لأن يستبعدوا حاجة أصحاب اللغات الأخرى لأن يقوم غيرهم بإنشاء نحوهم- إن لم يكونوا قد قاموا به بالفعل-لاختلاف تلك اللغات عن العربية في خصائصها؛ وقد أشار الفارابي -في هذا السياق- بأن إيجاد نحو كلّيّ للغات هو من اهتمامات المنطق القديمة؛ إلا أن ذلك لا يستطيع أن يصل على -أية حال- إلى أكثر من وصف عام للغات؛ فالمنطق "يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين الألفاظ، ويفارقه في أن علم النّحو إنما يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما، وعلم المنطق إنما يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها؛ فإن في الألفاظ أحوالا تشترك فيها الأمم جميعها: مثل أن الألفاظ منها مفردة ومنها مركبة، والمفردة اسم وكلمة وأداة"(الفارابي، 1991: 16-17).

ومما يدلّ على دقة منهج العلماء العرب، وما ذكره الفارابي من أن النحو الكلّيّ لا يستطيع إيجاد نحو تفصيلي للغات العالم؛ أنّ ديك لم يقم في -نظريته- بتضمين الجمل الاسمية في تصنيفاته اللغوية، حيث يشير إلى أن اللغات إما أن تُقيم الفعل في البداية وإما أن تقيمه بعد الاسم، و لكنّه لا يذكر الجمل الاسمية أو التي خبرها جملة اسمية(Dik,1981: 171-186)، ولا ننسى المشكلات التي اعترضت تطبيق التحويلية على العربية، ويعرب مسعود صحراوي عن صعوبة تحقيق مبدأ الكفاية؛ بقوله إن هذا المبدأ-أي الكفاية النمطية- بقي "شعارا غير متحقق تحققا كاملا حتى في نظرية النحو الوظيفي ذاتها"(صحراوي،2003: 17).

ويذهب الزايدي بودارمة في نهاية دراسته التحليلية لما أسماه بالكفاية التطبيقية إلى عدم تضمّن الوظيفية لهذا النوع من الكفاية، ويعّرف الكاتب الكفاية التطبيقية بأنها: قدرة النظرية على إدراك واحتواء عناصر الخطاب جميعها(بودرامة، 2014م: 418)؛ حيث يقول إن: "نظريّة النّحو الوظيفيّ ما زالت لم تحقّق كفايتها التطبيقيّة وأنّها ما زالت تحتاج إلى مراجعات كثيرة"(بودرامة، 2014م: 439).

وهكذا فإن المنجز اللغوي العربي قد استوفى -بناء على ما تقدم- الكفايات الثلاث التي نص عليها ديك في نموذجه الوظيفي، ما عدا الجوانب التي لا يمكن الوفاء بها حتى بالنسبة للوظيفية ذاتها.

وفي العربية أنواع أخرى من الكفايات التي انفردت العربية بوضعها: كالكفاية الفقه-لغوية وترمي إلى فهم اللغة وظروف نشأتها وجمعها وتصنيفها والحكم عليها، والكفاية المعنوية التي لا تقتصر على بضع وظائف دلالية وإنما على رؤية شاملة للمعنى، والكفاية الصوتية والمعجمية،

فضلا عن الكفاية النحوية الخاصة باللغة الواحدة تلك التي لا تقف أمام المشترك من اللغات، التي تسعى إلى تقديم وصف شامل ودقيق للغة المدروسة.

وفيما يخص طريقة عمل الجهاز اللغوي العربي، واختلافه عن عمل الجهاز الوظيفي؛ فإن عددا من المكوّنات اللغوية غائبة عن الثاني، وهي المكونات الصرفية والصوتية، إضافة لغياب المستوى التقديري الذي هو ضروري لإجراء العمليات النحوية المختلفة، الذي فُقد بسبب تغليب الوظيفية (للقدرة التواصلية) المتمثلة في الكفاية التداولية على (القدرة اللغوية) التي تتمثل في كيفية بناء اللغة تركيبا وصرفا؛ ليُهمل المكون التركيبي إلى حد اقتصاره على وظيفتين هما الفاعل والمفعول، في إغفال لعدد لا حصر له من الوظائف التركيبية، وأما الجانب الدلالي فيتركز في ثلاث أو أربع وظائف دلالية؛ هي المنفّذ والمستقبل والهدف؛ وإلى ذلك يشير عبد الرحمن الحاج صالح؛ بقوله:

"الوظيفيون لا يعترفون بوجود فصل بين وضع اللغة وبين الخطاب كاستعمال له، القائم على خصوصيات لكل منهما...لاعتقادهم الصارم أن وظيفة البيان والتواصل هي التي تحدد الأوضاع اللغوية وصيغتها...فهم ينكرون أن تخضع اللغة لقوانين وحدود تركيبية قائمة بذاتها إلا ما تحدده من ذلك الوظيفة البيانية إذ لا وجود للغة كنظام إلا في الخطاب، كأن كل واحد من أوضاع اللغة وضع لمعنى واحد أو معان بل لغرض أو أغراض معينة وهو محال"(صالح، 222:2012).

ولا عجب أن يقترح صحراوي نتيجة هذا الاهتمام المفرط بالجانب التداولي؛ بأن تسمى النظرية الوظيفية؛ بالتداولية(2010: 15).

ويبيّن الرسم الآتي الفرق بين الجهازين اللغوي العربي والوظيفي:

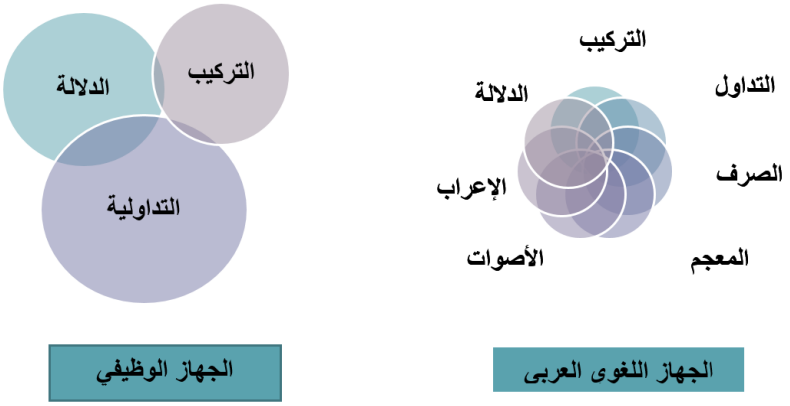

طريقة عمل الجهازين اللغوي العربي، والوظيفي

حيث يشير النموذج-أعلاه- إلى اليمين إلى طريقة عمل الجهاز اللغوي العربي، الذي يتكوّن من مكوّنات لغوية شاملة ومتوازنة ومتفاعلة معا؛ أهمها: التّركيب والإعراب والصّرف والدّلالة والتداول والأصوات والمعجم، بينما يمثل الرسم إلى اليسار مكوّنات النّموذج الوظيفي وهي: التداوليّة والدّلالة والتّركيب، وتتسم مكونات هذا النّموذج بأنها أقلّ عددًا، وأضعف تفاعلًا فيما بينها، ونلاحظ كذلك طغيان الجانب التداولي، وانكماش الجانب النّحوي على وجه الخصوص، وأما المكوّنات الصّرفية والصّوتية والمعجميّة فلم تُضمّن لعدم إفرادها بالحديث في أدبيات النظرية الوظيفية، وإن كان يُرجّح حضورها وإن بنسب منخفضة؛ لصعوبة تصوّر أن تخلو نظرية لسانية مهما تضاءلت من هذه الجوانب مجتمعة.

بل إننا إذا أردنا مقارنة النظرية الوظيفية بنظرية النّظم لدى عبد القاهر الجرجاني؛ رأينا صعوبة القول بمطابقتهما كذلك؛ حيث تأسست الأخيرة؛ على النّحو العربي الذي يضم في جنباته المكونات اللغوية جميعا في مزيج متوازن ودقيق؛ مشتقة منه أهم أسسها اللغوية؛ ومحتفظة -في داخلها- بالمكونات اللغوية كافّة، وأهمها النّحو، يقول الجرجاني "من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنه يطلب المزيّة في النّظم ثم لا يطلبها في معاني النّحو وأحكامه التي النّظم عبارة عن توخيها فيما بين الكلم"(الجرجاني، 392:2004-393)؛ حتى إن بعض الدارسين ذهب إلى أن النظم؛ فرع من النّحو(صحراوي، 2003: 23).

الخاتمة

1- لقد قدّمت الوظيفيّة ممثلة في سيمون ديك محتوى جديرًا بالتأمل ينوّه بأهمية السياق والتداول والمعاني الخطابية؛ كما قدّمت التحويلية محتوى مهما يعتني بالجانب التركيبي والصرفي على نحو لم يسبق له مثيل في محيطه اللساني، وكلتا النظريتين كان من الممكن لهما لو سارتا في اتجاه آخر أن تتما عمل بعضهما بعضا، مما يدعو اللساني لئلا يقتصر على أحدهما، وأن يقوم بدور الحكم لينتقي النافع والمثمر.

2- كما أن المقارنة بين الوظيفية والمنجز اللغوي العربي؛ انتهت إلى إيجاد أوجه شبه متعددة، فإنها انتهت كذلك إلى إيجاد فوارق مختلفة وذلك لاختلاف غاية كل منهما وسير عمله، فبينما تسعى العلوم اللغوية العربية بأجهزتها اللغوية التحليلية كافّة إلى إيجاد نمط لغوي كامل متكامل قدر الاستطاعة في إطار اللغة الخاصة وهي هنا العربية، فإن الوظيفية تسعى بدأب إلى إيجاد نحو كلّيّ الذي من معاييره؛ طرح الخصائص الفردية للغة الواحدة، فلم يأسف سيمون ديك -على سبيل المثال- على اقتصاره على الفاعل والمفعول في المستوى التركيبي؛ ظنّا منه أنه يستطيع بذلك إقامة نحو كلّيّ بأقل قدر ممكن من الاختلافات، وهو ما يجعل اللغات التي تملك نحوا متطورا خاصا بها؛ تمثل للوظيفية تحديا لا يُستهان به.

ولكنّ عددا من اللسانيين العرب خلطوا -دون وعي منهم- بين السعي لإقامة نموذج لنحو كليّ وظيفي يمكن أن تندرج فيه العربية، وإعادة توصيف العربية نحويّا في ضوء ذلك النموذج، وقد وقع في هذا الخلط الوظيفيون والتوليديون من العرب على حد سواء؛ رغم خطورة ذلك، وما فيه من خسارة محتملة لعدد لا يُستهان به من النتائج العلمية الدقيقة المتنوعة التي وصلت إليها العربية على مدى أكثر من 10 قرون، وقد أدّى الخلط بين الغايتين إلى عدم تحقيق وصف وظيفي كليّ دقيق للعربية كما كان منتظرا، فضلا عن عدد من المعضلات المنهجية والإجرائية التي قابلت الوظيفية جرّاء ذلك.

3- اهتم النّحويون واللغويون العرب؛ بوظيفة التواصل على غرار اللسانيات الوظيفية، لكنهم لم يقصروا التواصل على الجانب الاجتماعي كالوظيفية، ولا على الجانب الفردي كالتوليدية؛ وإنما شملوهما معا.

4- سبق النّحويون واللغويون العرب؛ الوظيفيين في الاهتمام بالعوامل المقامية للخطاب، وبحال كل من المتكلم والسامع، والجوانب الدلالية، وزادوا عنهم في العناية بالجوانب النحوية والصرفية؛ مع ربطها بالمعنى ربطا دقيقا محكما، ما أدّى إلى توليد عدد لا يكاد يُحصر من المعاني والأسرار الفريدة.

5- عرضت النظريات اللسانية المختلفة وسائل متعددة لمقاربة النحو الكلّيّ، وقد واجه تطبيق هذه النظريات على العربية بعض المشكلات والنواقص، لاسيما مع غنى العربيّة واتّساعها، وقد تكون العربيّة بما تملكه من موارد لغوية لا محدودة قادرة على بناء نحو كلّيّ عالميّ صالح للغات العالم، ومن وسائل ذلك إنشاء برامج ومعاهد متخصصة لتعليم العربية لغير الناطقين بها، يكون من نتائجها تعليم العربية وتعزيز هويتها على نطاق أوسع، وأما اللغات الأخرى فستظفر بمنظور لغوي جديد ومتميز يسهم في تنمية التواصل الإنساني، والتبادل المعرفي المثمر.

6- قدّمت النظرية الوظيفية نظرات جديرة بالاهتمام في مجال الترجمة والحاسوب والسيمياء، والعربية اليوم بأمس الحاجة للارتقاء في هذه المجالات الثلاثة، وهي قادرة بما تملك من موارد نحوية وبلاغية نادرة ومتميزة بشهادة أكثر المتخصصين على المنافسة في هذه المجالات الحيوية في العالم اليوم، عن طريق بناء علوم حاسوبية وترجمية وسيميائية مبنيّة على قواعدها اللغوية الراسخة، ووفق المتطلبات العلمية والتقنية في هذا المجال، ويكون تطويرها بتعاون العربية مع هذه الحقول الثلاثة، وبالاطلاع على الجهود التي سبقتها في هذا المجال، ليحصل لها ما تسمو إليه من مزيد من التّقدم والرّفعة والنّماء.

المصادر والمراجع

ابن أبي الإصبع المصري، ع. (2014). *تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن*. تحقيق: حفني محمد شرف. (ب. ط).القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

بعيطيش، ي. (2006). *نحو نظرية وظيفية للنحو العربي*. أطروحة دكتوراه دولة. جامعة قسنطينة.

بودرامة، الزايدي. (2014م). *النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: دراسة في نحو الجملة*. رسالة دكتوراه. باتنة: جامعة لحاج خضر.

الجرجاني، عب. (2004). *دلائل الإعجاز*. تحقيق: محمود شاكر. (ط5). القاهرة: مكتبة الخانجي.

——(2009). *المقتصد في شرح رسالة الإيضاح*. تحقيق: الشربيني شريدة. (ب. ط) القاهرة: دار الحديث.

الجرجاني، عل. (2013). *التعريفات*. تحقيق: محمد أبو العباس. (ط1). القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع.

ابن جعفر، ق. (2006). *نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر*. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. (ط1). القاهرة: الجزيرة للنشر والتوزيع.

الحاج صالح، ع. (2012). *الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية*. (ب.ط). بوزريعة: مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.

حمام، ب. (2014). الملامح التداولية في النحو العربي. *مجلة الآداب*، 26 (2)، 91-118.

الزركشي، م. (2018). *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: أبو الفضل الدمياطي. (ب. ط). القاهرة: دار الحديث.

السامرائي، م. (2015). *الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري*. (ط1). بيروت: دار ابن كثير.

ابن سنان الخفاجي، ع. (2006). *سر الفصاحة*. تحقيق: داود الشوابكة. (ط1).عمّان: دار الفكر.

السيوطي، ع. (2009). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. (ط1). القاهرة: القدس للنشر والتوزيع.
صحراوي، م. (2010). اللسانيات الغربية المعاصرة: التحول من المنهج الشكلي إلى المنهج الوظيفي. *مجلة الدراسات اللغوية*، 11(4)، 101-133.
—(2003). المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي. *مجلة الدراسات اللغوية*، 2(1)، 11-44.
الطالب، ص. (2019). ملامح المنحى الوظيفي في النحو العربي. *مجلة العمدة الدولية في اللسانيات وتحليل الخطاب*، 3 (3)، 121-149.
الفارابي، م.(1991). *إحصاء العلوم*. (ب. ط). بيروت: مركز الإنماء القومي.
—(1990). *كتاب الحروف*. تحقيق: محسن مهدي. (ط2). بيروت: دار المشرق.
الكفوي، م. (2014). *الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*. تحقيق: محمد تامر وتامر الشامي. (ب.ط). القاهرة: دار الحديث.
المتوكل، أ. (2010). *اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري*. (ط1). بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
—(2006). *المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد*. (ط1). الرباط: دار الأمان.
—(2016). *الوظائف التداولية في اللغة العربية: المقاربة المعيار*. (ط1). بيروت: كلمة للنشر والتوزيع ومنشورات ضفاف.
المرهج، ع. (2008). *الفلسفة البراجماتية: أصولها ومبادؤها مع دراسة تحليلية في فلسفة مؤسسها تشارلس ساندرس بيرس*. (ط1). بيروت: دار الكتاب العلمية.
ابن يعيش، م. (2013). *شرح المفصل لابن يعيش*. تحقيق: إبراهيم عبدالله . (ط1). القاهرة: دار سعد الدين.

References

Dik, S. C. (1981). Functional Grammar (3th ed.). Dordrecht: Foris Publications Holland.

Dik, S. C. (1992). Functional Grammar in Prolog: An Integrated Implementation for English, French, and Dutch. Berlin & Boston: De Gruyter, Inc.

Dik, S. C. (1997). The Theory of Functional Grammar Part 2: Complex and Derived Constructions (2th ed.). (K. Hengeveld, Ed.) Berlin & Boston: De Gruyter, Inc.

Dik, S. C. (1997). The Theory of Functional Grammare Part 1: The Structure of the Clause (2th ed.). (K. Hengeveld, Ed.) Berlin & Boston: De Gruyter, Inc.

Matthews, P. (2007). The Concise Oxford Dictionary of Linguistics (2th ed.). Oxford & New York: Oxford University Press.

Moutaouakil, A. (1989). Pragmatic Functions in a Functional Grammar of Arabic. Berlin & Boston: De Gruyter, Inc.